الباب الخامس
الوجود الصين فى أفريقيا والقوى الدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

منطقة القرن الأفريقي تحت رحمة المتنافسين:

منذ القرن الخامس عشر والدول الغربية لا تريد مغادرة منطقة القرن الأفريقي، وذلك لأهميتها الاستراتيجية وإطلالها علي طرق التجارة الدولية البرية والبحرية،واشرافها علي مناطق إنتاج ونقل البترول، واستمر هذا الأمر إلي الآن وتزايد الاهتمام الأوروبي بل والأمريكي ونما بصورة لافتة للنظر والاهتمام لم يصب جغرافيا بل تعدي ليبين حقائق أخري تتعلق بسياسات الهيمنة والنفوذ ومعطيات نظام دولي فرض ووضع بعد نهاية الحرب الباردة أما الآن، فقد زاد الاهتمام الدولي والاقليمي بمنطقة القرن الأفريقي طبقاً لمعايير جديدة علي أنها منطقة ربط للتجارة الدولية من حيث الاشراف علي مناطق انتاج البترول فقد استثمرت أمريكا كل المعطيات واعادت كتابة اسطر جديدة حول منطقة القرن الأفريقي شريطة عدم الغاء التعريفات القديمة لتعيد شكل مصطلح قرن أفريقي ذي مصالح سياسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية جديدة ومفيدة لكافة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالطبع في منطقة شمال شرق أفريقيا وكذا منطقة البحيرات العظمي وتوسع مفهوم القرن الأفريقي ليشمل اليمن خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ في ظل الاستناد إلي شماعة الارهاب .

ان الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي لم تكن وليدة اللحظة فالأسباب السياسية والثقافية أعطت الضوء الأخضر للتدخل الأجنبي

بغرض السيطرة والنفوذ علي ذلكحيث اعتبر بعض المحللين أن منطقة القرن الأفريقي ذات صلة وثيقة بالصراع العربي الاسرائيلي فتم ادراجه في منظومة الشرق الأوسط.

إذن جذبت الأرض الأفريقية عدة قوي دولية جديدة كالصين وروسيا واليابان وايران والهند وكانت المصالح هي العامل المشترك بينها وبين القوي الغربية وبالطبع إسرائيل فزادت المنطقة تعقيداً وأصبح التنافس علي النفوذ والهيمنة والثروات الطبيعية هو السمة الغالبة في هذه المنطقة بالإضافة إلي انهيار الصومال واستمرار لغة الارهاب والقرصنة لكن يلاحظ أن القوي الجديدة لم تختلف كثيراً عن القوي القديمة في النزعة والهدف تحت مسمي التنوير أو الاستعمار أو صراع النفوذ ويلاحظ أن هناك لاعبين آخرين فإسرائيل لم تخف أنها تلعب دوراً خطيراً في أفريقيا سواء في دول حوض النيل أوعواصم بعض دول القرن الأفريقي منذ الخمسينيات فاسرائيل تدرك الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي خاصة في أثيوبيا التي تعد الحليف الأول والبوابة الأساسية بل والطبيعية للعبور إلي بقية دول أفريقيا فمنذ عام ١٩٤٩ عملت علي تقديم جميع المساعدات العسكرية لحكام أثيوبيا كافة ورسخت نتائج زيارة موشي ديان لأثيوبيا عام ١٩٦٥ الوجود العسكري في الجزر الاريترية التي استأجرتها من أثيوبيا مما مهد الطريق للتعاون العسكري بين البلدين ولم يقتصر التنافس الدولي علي القوي التقليدية فقط بل ظهر

في الأفق كيانات جديدة لعل أبرزها الصين واليابان فقد انتهجت الصين سياسة اعتمدت في المقام الأول علي المصالح العامة والاستراتيجية طويلة المدي وارتكزت اقتصادياً علي مبدأ التعاون المتبادل حيث حولت الصين مساعداتها الحكومية إلي مشروعات مشتركة وقروض بفائدة منخفضة كما نال التطوير المجال الثقافي والتعليمي وأصبح الوجود الصيني ليس خافياً علي أحد حيث نشط الصينيون في منطقة القرن خاصة في أديس أبابا التي شيدوا بها مراكز وصناعات وطرق ومقر دائم للاتحاد الأفريقي كهدية تذكارية صينية لشعوب أفريقيا أما اليابان فقد انتهجت سياسة تتماشي أيضاً مع الشأن الجديد اعتمدت علي المساعدات والتبادل الثقافي وحفظ السلام ودعت إلي دعم التنمية في القارة السمراء بعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول عام ١٩٩٣ المعروف باسم تيكاد فاعتمد علي الجوانب الاقتصادية والتعليمية معاً وكعادتها لم تراع الدول الأوروبية أية مواثيق دولية في ازاحة نفوذ الاشتراكية الشيوعية بل صارت هذه المواثيق أدلة تستخدم في إضفاء الشرعية على هذه التدخلات وتقنينها فكانت الأصولية الإسلامية عدواً بديلاً للشيوعية لتجييش الجيوش واحتلال أراضي الغير أو التدخل السافر في شئونها الداخلية ففي ٣ ديسمبر ١٩٩٢، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٧٩٤، تحت مسمي إنشاء آلية لإيجاد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة في الصومال وبعد أسبوع من إصدار القرار دخلت القوات الدولية مقديشيو

وعددها ٣٨ ألف جندي علي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بقوة بلغت ٢٨ ألف جندي باسم عملية إعادة الأمل وسمح القرار باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن، وتقديم المساعدات بأقصي سرعة ممكنة وقد اسفرت المواجهة بين الطرفين عن انسحاب أمريكي دولي تاركاً صراعات عديدة وأزمات طاحنة بين زعماء القبائل وجنرالات الحرب وتغييرات كثيرة للنظرة الأمريكية لمنطقة القرن الأفريقي فالابقاء علي نفس الاستراتيجية والأهداف أمر لا مفر منه بهدف تحقيق نفوذ أكبر من النفوذ الفرنسي ومن ثم الهيمنة علي المنافذ البحرية في القرن الأفريقي لذلك كونت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة فرعية سميت بقوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي علي أن يكون النطاق الجغرافي لهذه القوة الصومال واليمن والسودان وكينيا وأثيوبيا واريتريا وتتمثل مهامها في ضمان عدم وجود ملجأ آمن للارهاب في القرن الأفريقي بخطوات عملية مدروسة هي الرصد والعرقلة،والهزيمة، والمنع.

الأجندة الأمريكية:

تسعي الولايات المتحدة الامريكية منذ زمن بعيد إلي إعادة ترتيب المنطقة وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك أمن الكيان الصهيوني في إسرائيل حيث تمثل اشراقة القرن الأفريقي علي منطقة الشرق الأوسط ومداخله البحرية حافزاً مهما للمشروع الأمريكي ويشير التدخل

الغربي والاسرائيلي خاصة إلي أن هناك علاقة وثيقة بين ما يجري في الصومال واليمن والسودان وبين الوجود العسكري الغربي الكثيف في هذه المنطقة تحت حجج ودعاوي مختلفة كمكافحة الإرهاب مرة، وحماية السفن وناقلات النفط من ظاهرة القرصنة فهناك حالة من التلاؤم بين تنامي ظاهرة القرصنة وبين الحرص علي إبقاء حالة الفوضي والصراع ، وما يتصل بهما من مزاعم وجود الإرهاب والجماعات الإسلامية المتشددة والقاعدة،والتي اعتقد أنها ترتبط بسياق النفوذ ومساعي السيطرة علي القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، وباب المندب، وتعزيز الوجود العسكري في المياه الإقليمية للمنطقة، وخلق التوازنات، وعقد التحالفات، التي يجب أن تكون عليها المنطقة،ومن ثم الانفراد باستغلال ثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي وإذا أردنا التقريب بين السيناريوهات المحتملة لطبيعة هذا التنافس، سنجد أن الأجندة الأمريكية في القرن الأفريقي تتناغم مع منظومة سياستها الكونية ومحدداتها الثابته، التي تهتم بالموقع الجغرافي، والثروات الطبيعية، وخطوط التجارة لهذا، فلا غرابة أن تغير الرؤية الأمريكية حيال الأزمات والصراعات، التي تعاني منها المنطقة، من حيث إدراكها لأهمية التركيز علي المدخل السياسي والعسكري، خدمة لمصالحها الحيوية، ليس في القرن الأفريقي فحسب، وإنما في منطقة البحيرات العظمي، وكامل أفريقيا فقد صارت واشنطن تتجاوز منطق السياسة والدبلوماسية،

وتستهدف،باجراءات عملية، إنشاء بني تحتية تستفيد منها شركات التعدين،والصناعات العسكرية، خاصة النفط، الذي تعمل علي الانفراد به باعتباره البديل لنفط الخليج العربي وبحر قزوين المهدد بالنضوب وعوامل الاضطراب السياسي.

لا يمكن إغفال حاجة أمريكا المستمرة للنفط، التي تدفعها دفعاً حثيثاً لتغيير وجهة سياستها النفطية، والرهان علي النفط الأفريقي باعتباره المخزون الأكبر عالمياً،لاسيما في المنطقة الممتدة من السودان إلي سواحل كينيا وينسجم هذا التوجه الامريكي نحو القرن الأفريقي والبحيرات العظمي مع حقيقة الاهتمام الإسرائيلي بهذه المنطقة، التي تشكل العلاقة معها ضمان أمني وإستراتيجي للدولة العبرية ومعبراً مهماً لها ولكل أفريقيا.

ورغم ما يبدو من ظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والقوي الأوروبية، خاصة فرنسا وبريطانيا علي ساحة القرن الأفريقي، إذا اعتمد الاوروبيون علي المدخل الاقتصادي والتنموي، في حين أن أمريكا وسعت من أنشطتها علي المستوي السياسي والدبلوماسي والعسكري، إلا أن ما هو قائم بينهما من أحلاف ومعاهدات تحفظ المصالح الغربية المشتركة، في إطار من التنسيق والتعاون لكن الاعتقاد السائد أن للولايات المتحدة سياستها الخاصة، التي تعمل علي تطويرها في منطقة القرن الأفريقي، تتسق مع سياستها المعروفة في منطقة الشرق الأوسط،

وهي في هذه السياسة أقرب ما تكون الي إسرائيل منها إلي أوروبا والثابت في صراع القرن الأفريقي أن الاستعمار الأوروبي كمحرك دولي للأحداث، قد ساهم باحتلال دول المنطقة في خلق أوضاع هشة ومتفجرة فيها،حتي لا يستقر لها شأن، فتظل محمية لعبور مصالحه بضعفها وبحمايته، بل عمد عند مغادرته لأفريقيا إلي خلق بؤر تتناسل منها هذه الصراعات، وأشعل نيران فتن لا تنطفئ وساعد علي إمكانية نشوب حروب، كلما واتته الرغبة وكانت له المصلحة في ذلك.

إن الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي لعبت دوراً كبيراً في زيادة التدخلات الدولية من أجل السيطرة والنفوذ، وهو ما شكل إلي حد كبير تطور الأحداث التاريخية في المنطقة ولا أدل علي ذلك من أن القرن الأفريقي ارتبط ارتباطا وثيقا بالصراع العربي الاسرائيلي، فتم إدراجه في تقديرات بعض المحللين في منظومة الشرق الأوسط.

هناك تنافساً مستمراً بين كينيا وكل من أوغندا وأثيوبيا لمحاولة إيجاد نوع من الهيمنة في منطقة القرن الأفريقي، خاصة ما يتعلق بالشأنين السوداني والصومالي، ولو كان بدرجات متفاوتة، ولأهداف مختلفة والتنافس الدولي يعد دليلاً علي عودة الاهتمام بالقارة السمراء، ومدخلها الطبيعي،الذي تمثله منطقة القرن الأفريقي.

اجتياح فرنسا لمالي ضربة موجعة لمصالح الصين

يري الخبراء أن الأحداث فى مالى توجه ضربة موجعة لمصالح الصين وإن تصرفات الإسلاميين والاجتياح العسكري الفرنسي يمكن أن يصبحا عقبة جديدة أمام حصول الصين على منابع النفط واليورانيوم والذهب والقطن والفوسفات في هذه البلاد فقد دخلت الصين بشكل فعال مالي في عهد حكم الرئيس أمادو توماني واستثمرت في البنية التحتية وقامت ببناء جسر عبر النيجر في باماكو كما كان من المخطط بناء طريق سريع من العاصمة حتى الشمال،وفي المقابل توجهت المواد الخام من مالي إلى الصين التي أصبحت تستورد ثلث صادرات مالي في الآونة الأخيرة وازداد حجم صادرات صناعة الآلات الصينية الذي بدأ يشكل ضغطاً على الشركات المصنعة الفرنسية المهيمنة في تلك المنطقة وكلما نشطت الصين في مالي كلما ضعف موقف فرنسا هناك وليس محض صدفة أن يشير الخبراء إلى الدور الفرنسي من وراء الكواليس في إطاحة الرئيس أمادو عام ٢٠١٢ والذي كان متعاطفاً بشكل علني مع الصين وتعتبر مالي بوابة التوسع الصيني في أفريقيا وهنا لا يستبعد الكسندر تكاتشينكو الخبير في معهد أفريقيا أن خطر تقسيم مالي يمكن أن يدمر هذه البوابة وأضاف قائلاً: ازداد حجم المصالح الاقتصادية للصين بشكل كبير في أفريقيا خلال العقود الأخيرة ، ولهذا فإن أي زعزعة في الأوضاع تعتبر ضربة لمصالح الصين في القارة السوداء والحديث يدور

حول استثمار الصين في أعمال تنقيب النفط في شمال مالي علماً أن الشركات الإيطالية والجزائرية والأسترالية والنيجيرية والكندية والفرنسية والقطرية كانت قد أجرت أعمال تنقيب وبحث عن منابع النفط هناك، لذا يمكن تفسير مشاركة القوات الفرنسية في العملية العسكرية على أنها ضوء أخضر لشركاتها للبدء في استخراج النفط هناك علاوة على أن مالي مستعمرة سابقة لفرنسا مما جعل من شركات الأخيرة تحتكر منابع اليورانيوم في هذا البلد مع العلم أن معظمها موجود في المناطق الشمالية حيث يقدر حجم احتياطها بحوالي ١٠٠ ألف طن وهذا أكبر مما هو موجود في الصين والهند معاً وتعتبر شركة أريفا الفرنسية المالك الحقيقي لليورانيوم المالي ولهذا فهم غير راغبين في ظهور لاعبين جدد في هذا السوق ومن المتوقع ازدياد التنافس على الفوسفات في الشمال وهذه المادة الخام تستخدم لإنتاج الأسمدة التي تفتقر إليها الصين بشكل واضح ويبدو أن فرنسا في حال تحقيقها نجاح على الجبهة العسكرية سوف تجني أرباحاً من هذه العملية ويستنتج المحللون أن المواجهة، في سبيل الحصول على اليورانيوم والذهب والنفط وموارد أخرى ستتفاقم أكثر فأكثر،ففي الوقت الذي ستحاول فيه الصين الحفاظ على مصالحها ولن تتخلى عن النضال من أجل الحصول على فوائد جديدة في القارة السوداء، فضلاً عن أن الأحداث في ليبيا وتقسيم السودان كانت بمثابة ضربة قوية لمصالح الصين في أفريقيا ذلك لأنها

فقدت المصادر المستقرة من النفط ولا يعرف مصير المليارات من الدولارات التي سخرت للاستثمار في البنية التحتية، فلقد فقدت الكثير من الأرباح والنفوذ والخطوة التالية هي مالي .

معاهد أمريكا البحثية تركز على أفريقيا الصينية

في مؤتمر نظمته مؤخراً مؤسسة هيرتدج ،وهو أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن، أشار ويلي وو-لاب لام ، مؤلف كتاب السياسات الصينية في عهد هو جين تاو، إلى أن هو جنتاو يركز على القضايا العسكرية وقضايا السياسة الخارجية، وأنه يريد طرح نفسه باعتباره رئيس السياسة الخارجية، ويعود ذلك وفقا لتحليل لام إلى أن هو جنتاو يدرك بوضوح تعقيدات ومشكلات السياسة الداخلية الصينية وصعوبة طرح حلول جذرية لتلك المشكلات ويرى أن الرئيس الصيني قد نجح في هذا الإطار في استغلال الفراغ الذي خلقته سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي اختزلت السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب وعقد معهد أمريكان انتربرايز،وهو أيضاً أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن، مؤتمراً حول العلاقات الصينية- الأفريقية وقد أشار والتر كانستينر من جماعة إحدى الشركات الدولية الاستشارية في مجال الأعمال الذي تحدث عن المنهج الصيني في السوق الأفريقية إلى أنهم يريدون أن يكونوا المتحرك الأول، إنهم يريدون الحصول على الصفقة وتستند العلاقات الصينية – الأفريقية إلى العامل الاقتصادي فى

الأساس، حيث تنظر الصين إلى أفريقيا باعتبارها مصدر لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج إلى كميات ضخمة من المواد الخام للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، خاصة الحديد الخام وفي هذا الإطار، تستورد الصين النفط والنحاس والبلاتين والذهب والنيكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تستورد الحديد الخام من جنوب أفريقيا وموزمبيق وتقوم بمساعدة الدول الأفريقية في تشييد الكثير من البنية الأساسية، مثل مشروع بناء السكك الحديدية في أنجولا الذي يتوقع أن يساهم في استيعاب (١٠-٤٠) ألف عامل صيني وفي ضوء تلك التطورات والأبعاد المهمة في علاقة الصين بالقارة تبذل الولايات المتحدة جهداً كبيراً لاستيعاب وفهم تلك التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية الصينية الخارجية كشرط مهم لاتخاذ قرارات محددة تجاه الصين، تستند إلى معلومات ورؤية واضحة حول تلك التوجهات إلا أن هذه الجهود لازالت تواجه بعض العقبات، منها على سبيل المثال، غياب المعلومات والبيانات حول حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا وعلى سبيل المثال، يقول بول هير عضو غرفة التجارة الأمريكية- الأنجولية إننا لا نعرف حجم الأموال الصينية الفعلية المدفوعة؟،ولا نعرف كم عدد الصينيين في أنجولا؟،ولا نعرف عدد العقود الصينية الموقعة مع أنجولا؟ لا نعرف عدد الأنجوليين الذين يعملون في شركات صينية وفي

مؤشر على الاهتمام الأمريكي بالصعود الصيني، قام الكونجرس الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٠ بإنشاء لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية، كأداة لمتابعة ودراسة واقع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وانعكاس تلك العلاقات على الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية وتقوم اللجنة برفع اقتراحاتها وتوصياتها إلى الكونجرس، سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ذات الصلة ويتركز عمل اللجنة في ثمانية مجالات أساسية، هي: الانتشار النووي، التحويلات الاقتصادية، الطاقة، أسواق رأس المال الأمريكية، التطورات الإقليمية الاقتصادية والأمنية، البرامج الثنائية الأمريكية- الصينية، الالتزام الصيني بقواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأخيراً القيود المفروضة على حريات التعبير والنفاذ إلى المعلومات في الصين وتقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوي حول تلك القضايا، يتم رفعه إلى الكونجرس وقد أشار رئيس اللجنة،لاري ورتزل الكونجرس إلى أن اللجنة تعتقد أنه في الوقت الذي تعد فيه الصين فاعلاً عالمياً، إلا أن شعورها بالمسئولية لا يتناسب مع قوتها المتنامية وتطرح اللجنة تقييماً شديد السلبية لمعظم السياسات الصينية وذهب ورتزل إلى أن اللجنة كانت تأمل أن تقوم الصين بتوظيف موقعها داخل مجلس الأمن ونفوذها السياسي المتنامي في آسيا وأفريقيا وباقي الأقاليم الأخرى،

للتعامل مع الكثير من المشكلات الخطيرة، إلا أن ذلك لم يحدث وتدعو اللجنة الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات محددة إزاء السياسات النقدية الصينية وسياسات العملة، والتي لا تسمح بتعويم أو تحرير العملة الصينية في الأسواق الدولية،والمضي قدما في الانتقادات الأمريكية حول حقوق الملكية الفكرية في الصين وإثارة تلك القضية بقوة بسبب فشل الصين في دعم تلك الحقوق كما تنصح اللجنة الإدارة الأمريكية بإثارة قضية حريات الإعلام والإنترنت والتأكيد على أن مسألة اعتقال الصحفيين بسبب نشر معلومات لا ترضى عنها الحكومة الصينية يثير استياء المجتمع الدولي ويتناول التقرير قضية العلاقات الصينية مع أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالصراع في إقليم دارفور السوداني ويؤكد التقرير في هذا الإطار على حاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية لهذا الصراع ووقف عمليات الإبادة والتطهير الجارية في الإقليم وتوفير الأمن وحقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين؛ إذ يؤكد التقرير في هذا المجال أن السودان تمثل أحد الأمثلة البارزة لطبيعة المنهج الصيني في أفريقيا، وإحدى القضايا التي تثير اهتمام وقلق الحكومة الأمريكية بصرف النظر عن الخطوط والتوجهات الحزبية. وقد ذهبت كارولين بارثولوميو ، نائب رئيس لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية، في مداخلتها بمؤتمر معهد أمريكان انتربرايز إلى أن الصين ترغب على ما

يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط موازنة النفوذ الأمريكي وأضافت بارثولوميو أنه لا توجد علاقات ثنائية هدامة في القارة الأفريقية أكثر من العلاقات الصينية- السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني.

وهناك قلق كبير في واشنطن حول التسهيلات التي تقدمها الصين لأفريقيا في مجال المساعدات، والتي لا يتم ربطها مطلقا بأية شروط أو أبعاد إنسانية أو سياسية؛إذ ترفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية وقد أصبحت هذه السياسة الصينية سياسة رسمية بالفعل بعد أن أعلن رئيس الوزراء الصيني وين جياباو أثناء القمة الصينية- الأفريقية الأخيرة أن المساعدات الصينية لأفريقيا هي مساعدات مخلصة، غير أنانية وغير مشروطة.

ويشير تقرير لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية إلى أنه في ضوء الارتباط والعلاقة الإيجابية الواضحة بين النمو المتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين من ناحية، وتزايد معدلات النمو الاقتصادي والأهمية الاقتصادية للصين من ناحية أخرى، يجب أن تتشكك الولايات المتحدة في مصداقية إعلان الصين التزامها بمسئوليتها الجيو- سياسية، وأنه في ضوء تصاعد النفوذ الصيني في

مختلف الأقاليم، فإن دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية للولايات المتحدة في النظام الدولي، هي قضايا يجب أن تكون موضع اهتمام وقلق الولايات المتحدة.

الصين تزيد مخزونها النفطي مما يثير قلق الأسواق

تبدو الصين عازمة على تخزين أكثر من ١٠٠ مليون برميل نفط مع نهاية العام الجاري، خطة بكين هذه تثير مخاوف إضافية من ارتفاع أسعار النفط، غير أن العديد من المحللين يرون أن زيادة الطلب أكثر تأثيراً على السعر من خطة التخزين وتبدأ الصين في الربع الأخير من هذا العام بتخزين احتياطي استراتيجي من النفط وقد أعلن عن ذلك نائب مدير اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح زانج كيوباو وحسب كيوباو فإن بلاده تخطط لتخزين نحو ١٠٢ مليون برميل نفط تكفي لاستهلاك البلاد ٢٠ يوماً زيادة عن المخزون الاستراتيجى ويختلف المحللون في تفسير تبعات السياسة النفطية الصينية فيما يخص الاحتياطي المذكور بعضهم يرى أن خطة الصين للبدء فى عملية التخزين في الخريف القادم تعود إلى توقعات بانخفاض أسعار النفط الخام ويرى البعض الآخر أن تنفيذ الخطة ليس له علاقة بالتوقعات وأنه سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ولا يخفف من قلق هؤلاء تصريحات كيوباو الذي حاول طمأنة الأسواق بالقول أن الصين ستؤمن المخزون من خلال استغلال آبار نفطية جديدة.

غير أن التصريحات لا تغير من حقيقة أن اعتماد بلاده على النفط المستورد يزداد من سنة إلى أخرى على ضوء نسب النمو العالية التي يشهدها الاقتصاد الصيني فخلال العام الماضي وصلت نسبة الواردات النفطية ٤٠ بالمئة من مجمل استهلاك الصين التي كانت قبل خمس سنوات من البلدان المصدرة للنفط.

غير أن كاترينا سبجتور المحللة في مؤسسة جي بي مورجان لا تجد في القرار الصيني مفاجأة كبيرة، وأن خطط حكومة بكين بشأن المخزون معروفة من قبل أما تبعاتها فمرتبطة بمدى اعتمادها على الواردات من جهة وبسرعة إنجاز خطة التخزين من جهة أخرى وتقول ساندرا ايبنر الخبيرة في ديكا بنك الألماني إن الولايات المتحدة ستنتهي من تخزين احتياطيها الاستراتيجي البالغ ٧٠٠ مليون برميل في شهر أغسطس القادم وذلك يعني أن الخطوة الصينية لن يكون لها تأثير كبير على الأسعار إلا إذا دخلت عوامل أخرى بشكل مفاجيء وترى أن الأسعار مرتبطة بتطور الطلب أكثر من ارتباطها بالمخزون ويزيد من أهمية ذلك أن الاستهلاك العالمي سيكون فى حدود ٨٤ مليون برميل يومياً خلال الربع الأخير من هذا العام والصين لا تتنافس والولايات المتحدة على نفس النوعية من النفط ففي حين تعتمد المصافي الأمريكية على النفط الخفيف تستطيع المصافي الصينية العمل بالنفط الثقيل كالنفط الذي تصدره دول الشرق الأوسط.

ويباع الثقيل في السوق بسعر يقل ٦ دولارات للبرميل مقارنة بسعر النفط الخفيف ومما يبعث بعض الطمأنينة أن بكين لم تعلن عن موعد رسمي لإنجاز خطة التخزين حتى الآن.

غير أن خبراء قطاع النفط يعتقدون أنه سيكون نهاية هذا العام وهذا ما يفسر فى رأيهم ارتفاع سعر برميل النفط الخفيف مؤخراً وقد جاء هذا الارتفاع برأيهم على ضوء عقود صينية جديدة لشراء كميات إضافية تصل إلى ٩٠ ألف برميل في اليوم.

أفريكوم والصين:

في السادس من فبراير ٢٠٠٧ م أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش ووزير دفاعه روبرت جيتس عن إنشاء قيادة أمريكية لقارة إفريقيا، عرفت اختصارًا باسم: أفريكوم، وجاء هذا القرار محصلة لعشر سنوات من الدراسة داخل وزارة الدفاع الأمريكية، والتي خلصت في النهاية إلى الأهمية الإستراتيجية المتزايدة للقارة الإفريقية، وأن السلام والاستقرار في القارة لا يؤثران فقط على الأفارقة، ولكن على مصالح أمريكا وعلى المجتمع الدولي على حد سواء؛ ولذا رأت الولايات المتحدة أن تنشئ قيادة خاصة لإفريقيا لزيادة تركيز وزارة الدفاع على إمداد دول القارة ومؤسساتها ـ مثل الاتحاد الإفريقي ـ بالدعم في النواحي الأمنية وهذا هو الهدف المعلن للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا، وهو استتباب الأمن، وتوفير التدريب العسكري والأمني لدول القارة، ولكن

الهدف غير المعلن لهذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة هو تأمين النفط الإفريقي، سواء ما يستخرج من داخل القارة أم من أمام شواطئها، بالإضافة إلى تأمين مسارات الناقلات على ضفتي القارة من ناحية باب المندب حيث نفط الشرق الأوسطكما تهدف أمريكا إلى استقرار الأمن الداخلي والخارجي لتلك الدول المنتجة والمصدرة للنفط، لكي تبعد الحرائق الأمنية والسياسية والاجتماعية عن منابع النفط الإفريقي القابلة للاشتعال.

أوردت شبكة بلومبرج الاقتصادية الأمريكية أن شركات النفط سوف تبدأ في حفر آبار في الصومال بعدما أكملت الدراسات المطلوبة في دول القرن الإفريقي ، وقد قامت شركة أفريكا أويل في فبراير ٢٠١٣بشراء الأصول الكينية والأثيوبية لشركة لوندين النفطية بقيمة ٢٠ مليون دولار؛ لذا فإن أنظار الولايات المتحدة متجهة إلى تلك المنطقة ذات المخزون النفطي للسيطرة عليه، ولكي تقوم أيضاً بتحييد النفوذ الصيني المتنامي في القارة، فقد وجد العملاق الصيني فراغًا استراتيجيًا وثروات نفطية هائلة يمكنها أن تلبي ظمأ اقتصادها وتعطشه للطاقة، وبرز التغلغل الصيني في القارة الإفريقية في نواح كثيرة تستتر معظمها تحت غطاء المساعدات الإنسانية والتنمية، والتي تهدف في الحقيقة إلى استمالة عقول القادة الأفارقة وقلوبهم لذلك المارد الصيني، الذي يعد المنافس

الأول للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية في القرن الجديد، إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

أمريكا تحذر أفريقيا من استعمار جديد

حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون القارة الأفريقية مما أسمته الاستعمار الجديد، في إشارة إلى توسيع الصين نطاق علاقاتها هناك، ومبدية رغبة الولايات المتحدة في تعزيز علاقاتها التجارية مع أفريقيا عبر الاستثمار في شعوب القارة وتساءلت كلينتون في مقابلة تلفزيونية في زامبيا عن تنامي النفوذ الصيني في القارة، قائلة إن على الأفارقة توخي الحذر من الأصدقاء الذين يتعاملون مع الصفوة فقط وفي المقابلة التي أجريت معها في العاصمة الزامبية لوساكا، وهي المحطة الأولى في جولتها الأفريقية الأمر سهل، وقد شهدنا ذلك في العصر الاستعماري، فمن السهل المجيء واستخراج الموارد الطبيعية والدفع للمسؤولين ثم المغادرة وعندما تغادرون، لا تتركون وراءكم للشعوب التي تبقى سوى القليل وحين يأتي الناس إلى أفريقيا للاستثمار نريدهم أن يستفيدوا ويفيدوا أيضا، لا أن يقوضوا الحكم الرشيد في أفريقيا، ودعت إلى استثمار دائم طويل الأمد يفيد اقتصاد القارة.

وأشارت وزيرة الخارجية الأميركية لجهود بلادها فيما أسمته تحسين الحكم الرشيد سياسيا واقتصاديا في دول مثل زامبيا كمثال لتوجه مختلف، حيث تستثمر الولايات المتحدة في المواطنين وليس في الصفوة فحسب، وعلى المدى الطويل أيضا،ومن المفيد للأفارقة التعلم من آسيا بشأن دور الحكومات في دعم النمو الاقتصادي، مع إشارتها إلى أن بكين لا تشكل نموذجا يحتذى به سياسيا كما تضمن حديثها إشارة إلى موجة الثورات في العالم العربي حيث قالت إن الشباب لن يقبل أن نملي عليه ما يفعل.

وتبحث الولايات المتحدة عن فرص جديدة في القارة الأفريقية بعد أن تقدمت عليها الصين كشريك تجاري لأفريقيا مع تزايد المبادلات بأكثر من ٤٠ % العام الماضي ولتصل إلى أكثر من ٩ مليارات دولار.

الصين في ميزان القوة العالمي

تشير العديد من الدراسات في علم العلاقات الدولية إلى أن الصين ستكون اللاعب الدولي الأول، على اعتبار أن ميزان القوة العالمي يميل إلى آسيا بقوة في الوقت الحالي، لذلك فإذا كان القرن العشرين قرنا أمريكيا بامتياز، فآسيا مؤهلة للعب مثل هذا الدور في القرن الواحد والعشرين، ويبدو أن معدلات النموالكبيرة التي حققتها الصين والهند، وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم، وثاني أكبر اقتصادي

عالمي من حيث الإنتاج، يؤكد أن التحول التاريخي للقوة والقيادة بدأ يتحقق بالفعل وبهذه الحركية المستجدة للقوى الكبرى سيتم من خلالها استعادة الأدوار المفقودة في العلاقات الدولية، نحو تكريس اتجاه حقبة التعدد القطبي.

إلا أن هناك رأي يؤكد أن الصين غير مؤهلة للعب مثل هذا الدور، نظرا لما تواجهه من مشاكل داخلية كمشكلة الفساد، البطالة، التفاوت الإقتصادي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، النزاعات الإنفصالية في بعض المناطق، وأيضا هناك تحديات إقليمية ودولية تحول دون لعب أدوار دولية كاستمرار التوتر مع تايوان إضافة إلى المنافسة اليابانية للمكانة الصينية، والمراقبة المتبادلة التي تشوب العلاقات الأمريكية الصينية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصين حققت عدة تحولات على مستوى بنية السلطة السياسية والذي توج بالإنتقال من نخبة الثروة إلى نخبة التحديث، ويظهر ذلك جلياً في العمل السياسي الذي يغلب عليه النزعة البراجماتية، كما تسجل الصين تنامي وتوسيع هامش الحريات الفكرية والسياسية، أما على المستوى الإقتصادي ثمة مظهر آخر يتجلى في تنامي الآليا ت الرأسمالية في بنية الإقتصاد الصيني وفي إطار العلاقات الخارجية، يلاحظ أن الصين تمشي بخطى ثابثة تحكمها المصلحة والوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد الذي يتطلب حنكة دبلوماسية

عالية، فالصين كانت معروفة بتمردها على مبادئ العلاقات الدولية كما كان الحال في فترة ماوتسي تونج، إلا أنها في السنوات الأخيرة، اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراجماتي على البعد الأيديولوجي، كسياسة تتبعها في علاقاتها مع دول الجوار وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الإنخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية كمنظمة شنغهاي التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، مما سيوفر للصين مركزا إقليميا مؤثرا،خاصة وأن هذه المنظمة تتطور بثبات من رابطة اقتصادية إلى كيان إقليمي ذا تطلعات سياسية واقتصادية طموحة إلى جانب ذلك التحاقها بمنظمة التجارة العالمية.

إن اتجاهات الدولة الصينية في سياستها الخارجية لم تخضع لتعديل يمكن ملاحظته في وثائق الحزب الحاكم،ولكن يمكن قراءة مواقف الصين من خلال التصريحات الرسمية، حيث أكد هوجينتاوعلى أن الصين لاتنوي أن تمارس سياسات الهيمنة على غيرها من الدول حتى لوأتاح لها الظروف ذلك.

كما اشتمل دستور الحزب في برنامجه العام على ما يؤكد حرص الصين على المساهمة في الإستقرار والسلام العالميين وتجنب المواجهات وإعطاء النموالإقتصادي الأولوية على السياسة تحت شعار

أن نمو الصين يمثل فرصاً كبرى لا تحدياً كبيراً وفي إطار هذا الخط الدبلوماسي الذي اختارته الصين لتوسيع دائرة مصالحها من خلال الإرتكاز على نقط جغرافية معينة، لقيت ترحيبا واسعا من العديد من الدول ومنها الدول الأفريقية، لكون سياسة الصين في أفريقيا تختلف عن اتجاهات السياسة الأمريكية والأوروبية التي تعتمد على أسلوب العصا والجزرة بخلاف الصين التي تعتمد على شعار رابح/ رابح، وهذا الشعار يغري العديد من الدول الأفريقية النى تسعى إلى تطوير علاقاتها معها، عكس أوروبا وأمريكا التي أسست علاقتها مع هذه الدول على تأمين وتعزيز فرص التجارة والإستثمار وهوما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلا من المساعدات، لذلك فإن الدول الأفريقية تنظر إلى التقارب الصيني في هذا السياق على أنه مختلف لأنها لاتقوم فقط على منح قروض ومساعدات، ولكن تتم وفق شروط تحقق المصلحة المشتركة في التجارة والأعمال وهذا يمنح للصين أن تكون لاعباً اقتصادياً أساسياً في أفريقيا، حيث أبرمت الصين وأفريقيا صفقات واسعة في مجال النقل والتكنولوجيا وذلك لتلبية متطلباتها المتزايدة للطاقة.

إلا أنه يخفى من وراء ذلك حقيقة أساسية لايمكن إنكارها،وهي النفوذ الصيني المتنامي في أفريقيا الذي يعكس طموحاتها الإمبريالية كعملاق آسيوي يصعد لمنافسة الهيمنة الأمريكية والأوروبية في القارة الشيء الذي دفع بوش إلى أن يتبنى قراراً بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية

جديدة للقارة الأفريقية تسمى أفريكوم، ويفسر البعض أن سبب وجود هذه القيادة العسكرية هو الطمع الإقتصادي والتجاري الصيني المتزايد في أنحاء أفريقيا،وهذا يعد دافعاً أساسياً لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة صياغة سياستها اتجاه أفريقيا.

إن التواجد الصيني في أفريقيا لا يحكمه البعد الإقتصادي فقط، وإنما يتفاعل معه البعد السياسي البراجماتي، ذلك أن حصول الصين على النفط يقابله بيع الأسلحة لدول مثل أنكولا وإيثوبي والسودان مما يغذي النزاعات المسلحة في أفريقيا، ويشجع بعض الدول على التحايل على العقوبات الدولية نظرا لمكانة الصين كعضودائم في مجلس الأمن، كما ان تواجدها في دجيبوتي يتيح لها مراقبة الطريق القديم للهند.

التجارة والقوة الناعمة

يتخذ النجاح الصيني تعبيرات مطردة، وربما متنوعة، في المشهد العالمي؛ فالمملكة الوسطى (الاسم الصيني للصين)والمعجزة الاقتصادية صنوان مترادفان لجوهر واحد وعلى مدى عقدين ونصف، كان الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل يزيد على ٩ في المائة سنوياً، وتضاعف حجمه بمقدار ثمانية أضعاف وهذا لا يدعو وحده لاهتمام المراقبين؛ فتعداد الصين يبلغ ملياراً وثلاثمائة مليون إنسان، وقد يكون أكثر من ذلك، وهو يمثل خمس سكان العالم وهذا يجعل صعود الصين الآن أكثر أهمية من صعود اليابان في الستينيات.

ولحجم الاقتصاد الصيني أهميته أيضاً، فالناتج المحلي الإجمالي للصين هو الثامن عالمياً أو عشر الناتج الأمريكي؛ لكن حجم الاقتصاد الصيني يعادل ثلثي حجم الاقتصاد الأمريكي من حيث القوة الشرائية للشعب الصيني وإذا ظل ينمو بمعدل ٩ في المائة سنوياً، فسوف يتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠١٤يعتقد لي كوان يو، زعيم سنغافورة المخضرم، أن صعود الصين سوف يغير ميزان القوى، ويعيده إلى الشرق لأول مرة منذ وصول السفن البرتغالية في القرن السادس عشر.

تنتج الصين حاليا ثلثي إنتاج العالم من آلات التصوير والأحذية ولعب الأطفال وأفران المايكروويف، ونصف إنتاج العالم من أجهزة دي في دي (DVD) والكاميرات الرقمية والأسمنت والمنسوجات، و٤٠ في المائة من الجوارب، وثلث مشغلات الفيديو الرقمية والحواسيب المكتبية،وربع أجهزة الهاتف المحمول وأجهزة التلفزة والصلب وستيريوهات السيارات، وغيرها وتصدر الصين ٣٠ في المائة من منتجات العالم الإلكترونية.

ويرى بعض المراقبين الأمريكيين - مثل روبرت سكيدلسكي- الصين في عجلة من أمرها، تسابق الزمن لتلحق بركب القيادة العالمية، ولا تألو جهدا في هذا السياق فبالإضافة إلى نموها الاقتصادي الكبير، تظهر مشروعات عملاقة كل يوم والصادرات الصينية تغزو العالم،

ويمثل الفائض التجاري للصين مع كل الاقتصادات الكبرى مشكلات تحاول الدول معالجتها مع بكين وهناك أيضا مشكلة النظام السياسي القائم منذ انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩فقد قلل نجاح الحزب الشيوعي الصيني في الاحتفاظ بالسلطة السياسية في الصين من شعور الغرب بالتفوق الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة حلف وارسو الاشتراكية وبالمقارنة، نجد أن الهند التي حققت أخيراً نمواً يعادل في سرعته النمو الصيني، وسيتجاوز عدد سكانها قريبا عدد سكان الصين؛ لا تثير قلق وتوجس الغرب الذي يشعر به إزاء الصين، لأن الهند ديمقراطية، والديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها، كما يقال في الغرب!

ومن ناحية أخرى، يحذر كلايد بريستوفتس، ممثل التجارة الخارجية في إدارة ريجان، من أن أسعار السلع الصينية المنخفضة بسبب الوفرة الهائلة للأيدي العاملة الصينية تعرض ما لا يحصى من الأعمال الصناعية والتجارية الأمريكية للضرر، وسوف تختفي فرص العمل المتاحة لملايين العمال الأمريكيين وينذر ذلك بالقضاء على التصنيع الأمريكي، والانهيار بعيد المدى لمستويات المعيشة الأمريكية. فأمريكا تعيش الآن بما يفوق ما لديها من ثروة ويعتقد بريستوفيتس أن شيئا لن يوقف القوة الساحقة الصينية، ذلك أن الصين تبني بالفعل الكتل الحاسمة من الشركات المحفزة للخميرة الخلاقة التي تقود إلى التجديد

السريع بينما يتنبأ الصحافي ورجل الأعمال تيد فيشمان بتزايد المنافسة الصينية الأمريكية قائلا إنها لعبة قوة تمضي بطيئة، ولكنها تأخذ مجراها.

تطرح هذه المشاكل على المهتمين بالشأن الصيني والعالمي أسئلة مهمة:

كيف أمكن إنجاز هذا النجاح الكبير؟

هل هو تحقيق جماعي لحلم؟

وما هو هذا الحلم؟

وما مشكلاته والمخاطر المحيطة به؟

وللإجابة عن الأسئلة، شارك أكثر من ١٠٠ من الأكاديميين والرسميين الصينيين، في مؤتمر الحلم الصيني في عالم توافقي في بكين في أبريل ٢٠١٢ برعاية الجمعية الصينية الوطنية للدراسات الدولية وجامعتي الصين للشؤون الخارجية وبكين للدراسات الخارجية ومعهد تيانجين للغات الأجنبية وحاول المشاركون أن يقدموا تفسيرهم للحلم الصيني وأبعاده المختلفة والمتميزة.

وبكلمات وو جيانمين، رئيس الجامعة الصينية للشؤون الخارجية قال: يعلمنا التاريخ أن البلاد التي تسجل نمواً اقتصادياً قوياً، تنتج أيضاً جماعة كبيرة من الناجحين هذه هي المرحلة الراهنة للصين فقد خلقت

٣٠ عاماً من الإصلاحات الاقتصادية اقتصاداً متسارع النمو، وتغيرات اجتماعية بالغة، وكذلك مشكلات حادة داخل وخارج البلاد.

وعبر البحار،أطل مفهوم الخطر الصيني وأدى نمو الاقتصاد الصيني الكبير إلى مشكلات له وللاقتصادات الأخرى فمحليا، تتمثل المشكلة الأساسية من وجهة نظر القيادة الصينية في كيفية الحفاظ على التماسك الاجتماعي وسط تلك الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة فهناك نمو على حساب البيئة، وفجوة متزايدة في توزيع الثروة بين الفقراء والأغنياء، وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وهجرة ضخمة من الريف إلى المدن دون توفير وظائف مستقرة أو مساكن ووفقا لبعض التقديرات، فإن ٣٠ في المائة من القوى العاملة الحضرية، حوالي ٢٠٠ مليون نسمة، عاطلون أو عاطلون نسبيا في الوقت الحاضر كذلك، تتعرض سبل عيش ١٠٠ مليون آخرين من العمال الزراعيين للتهديد، حيث تزيد قوانين منظمة التجارة العالمية من اعتماد الصين على استيراد الاحتياجات الغذائية.

العرب والوجود الصيني

ينمو الاقتصاد الصيني بشكل يحبس الأنفاس ويرافق ذلك سعي بكين إلى عقد اتفاقات شراكة تعزز أمنها الاقتصادي ونفوذها السياسي مثل

هذا السعي يفتح أمام الدول العربية فرصة أفضل لضمان مصالحها في السياسة الدولية.

وتتسابق دول العالم وفي مقدمتها ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذه الأيام لإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع الصين ويقف وراء ذلك نمو الاقتصاد الصيني فمنذ أكثر من عشر سنوات تتراوح معدلات النمو بين ٩ و ١٢ فى المائة سنوياً وبفضلها وصلت قيمة الناتج المحلي الصيني إلى ١٦٥٠ مليار يورو، مما يعني أنه أصبح سادس أكبر ناتج محلي في العالم بعد مثيله في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وعلى ضوء هذه المعدلات يتوقع المراقبون تفوق الصين على الدولتين الأخيرتين من حيث حجم الناتج المذكور بحلول عام ٢٠٠٥ كما يتوقعون احتلالها للمركز الأول عالمياً في غضون العقود الثلاثة القادمة ومن شأن ذلك إتاحة فرص تجارية واستثمارية ضخمة في أضخم سوق في العالم يبلغ قوامها أكثر من ١.٣ مليار مستهلك .

وحققت بكين بفضل بحثها الدؤوب عن شركاء اقتصاديين خلال السنوات العشر الماضية نجاحاً كبيراً في القارة الأفريقية حيث التنافس مع الولايات المتحدة أقل حدة مما هو عليه الحال في منطقة الشرق الأوسط فقد وقعت حتى الآن على بروتوكولات للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع ٤٠ من دول القارة السوداء وقد أثمر ذلك عن

توقيع عشرات العقود الخاصة باستخراج النفط وتحديث البنى التحتية ومضاعفة المبادلات التجارية بين الجانبين خلال السنوات الخمس الماضية ليصل حجمها بذلك إلى ٢٠ مليار دولار ومع استمرار الصين في البحث عن شركاء، يوجد أمام معظم الدول العربية فرصة لعقد اتفاقات شراكة معها تتعدى الشأن الاقتصادي إلى التعاون السياسي خاصة على مستوى السياسة الخارجية ومن خلال هذه الاتفاقات يمكن للدول المذكورة تزويد بكين بالمواد الخام وفي مقدمتها مصادر الطاقة والدخول في مشاريع استثمارية مشتركة مقابل الحصول على الخدمات والمنتجات الصينية التي تتجاوز الأغذية والأنسجة ومنتجات الصناعات الخفيفة إلى منتجات صناعية ثقيلة وإلكترونية تتمتع بتقنية عالية كما يمكن لها الحصول على دعم بكين في المحافل الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه بمقعد دائم.

دواعي تعزيز العلاقات العربية مع بكين

أهمية الصين المتزايدة جعلت منها مقصداً لزعماء العالم كذلك إن تعزيز العلاقات العربية الصينية يطرح نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى أسوة بما تفعله ألمانيا وعدد كبير من دول العالم ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التطور السريع لهذه العلاقات خلال العقد الماضي فخلال السنوات العشر الماضية على سبيل المثال وصل التبادل التجاري بين العالم العربي والصين إلى أكثر من ٣٧ مليار دولار ليزيد أكثر من

١٠ مرات عن مستواه عام ١٩٩٤وعلى ضوء الطلب الصيني المتزايد على المواد الخام من جهة وزيادة الواردات العربية على الأنسجة والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية المختلفة يرى المراقبون فرصة واقعية لوصول حجم التبادل المذكور إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ومما يدعو إلى تعزيز العلاقات المذكورة أعلاه أيضاً تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها العالم العربي من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة فتعزيز العلاقات الاقتصادية مع بكين لا يقدم للدول العربية فرصاً جيدة لتطوير اقتصادياتها فحسب، وإنما بدائل لعلاقاتها السياسية التي يحكمها ازدواج المعايير مع الغرب ولا يقلل من أهمية ذلك احتمال خضوع هذه العلاقات إلى ازدواج المعايير مع الصين أو مع التنين القادم كذلك على أساس أنه سيعطي الأولوية لمصالحه في تعامله مع العالم العربي وغيره فحتى في هذه الحالة سيكون أمام الدول العربية فرصاً أفضل للمناورة على مسرح السياسة الدولية.

الصين والهند في أفريقيا

في الحقيقة، أصبحت الهند والصين في السنوات الأخيرة من أكثر الشركاء الاقتصاديين البارزين في أفريقيا، وبات حضورهما يزداد على نحو كبير، وبدون شك ساهمتا في تغيير العلاقات الدولية لهذه القارة

بطريقة دراماتيكية وعلى الرغم من أن التأثير الشامل لارتباط الهند والصين في أفريقيا يحمل تأثيرات إيجابية على المدى القصير، وبشكل جزئي، كنتيجة ارتفاع العائدات من صادرات السلع التي دعمتها الطلبات المفرطة من البلدين، إلا أنه يوجد القليل من البحوث التي تبين تأثير العلاقة المتنامية الفعلي في التحول الاقتصادي لأفريقيا.

صدر كتاب عن دار نشر زيد بوكس البريطانية عام ٢٠١٠ ليعاين بشكل مفصل الفرص والتحديات التي يطرحها حضور الهند والصين المتزايد في أفريقيا، ويقدم مداخلات حاسمة من حيث ضرورة وجوب الحكومات الأفريقية الالتزام بها، لكي تتفاوض مع الصين والهند من أرضية أقوى وأكثر اطلاعاً، وكي لا تتحول الفرص المتاحة لبناء آفاق من التعاون والتنمية إلى تهديد يثقل كاهل القارة الأفريقية حيث تواجه الصين العديد من العوامل المحددة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، في مسعاها للتعاون المتعدد الجوانب والثنائي الجانب مع البلدان الأفريقية، ومن وجهة نظر محلية، في الوقت الذي تكون أفريقيا محط تركيز السياسة الخارجية الهندية، إلا أنها ليست التركيز الرئيسي، وذلك بالنظر إلى التعاون الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ودول الجوار الآسيوي وفي الواقع، معظم الاستثمارات الهندية تأتي من الغرب، ومعظم الصادرات الغربية موجهة إلى الغرب، وبالتالي

تصبح هناك مناطق أخرى مهمة اقتصادياً، تعتمد على التجارة وعلى مستوى التطوير في إنتاج البضائع الصناعية وتتطور التجارة مع الدول الأفريقية، لكن لايزال هناك طريق طويل لتحقيق أكثر من ذلك بقدر ما تحظى العلاقات السياسية بعناية، فإن الدول الغربية المتقدمة، بشكل خاص الولايات المتحدة، لاتزال في مركز أولويات السياسة الخارجية الهندية وفي التحديات الرئيسة في الساحة الخارجية أمام الهند هي الصين والولايات المتحدة، فتجارة الصين الثنائية مع أفريقيا أكثر من تجارة الهند بما يقارب ٧٠ مليار دولار، واستثمرت ٦ .٥ مليار دولار أكثر من الهند في القارة، ووقعت اتفاقيات ناجحة مع العديد من الدول الأفريقية وكان طلبها للنفط والمعادن عاملاً رئيساً في نمو التجارة الصينة-الأفريقية وذهبت الصين من كونها مصدّر النفط المكرّر إلى مستورد النفط المكرّر في سنوات التسعينات من القرن الفائت ولدى الصين حضور هائل في أفريقيا، كما أنها أرسلت ما يقارب ١٦ ألفاً من الطواقم الطبية إلى أفريقيا، وعرضت ٢٠ ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة، ودرّبت عدداً كبيراً من المهنيين الأفارقة على الرغم من أن الهند أصبحت عضواً إقليمياً في بنك التنمية الأفريقي قبل الصين بسنتين في ١٩٨٢وتحمل الصين الآن أسهماً أكثر في البنك، ولديها قوة تصويت أكبر، حتى إن مجلس إدارة البنك، عندما قرر عقد اجتماعه الأول في مدينة آسيوية، اختار شنغهاي بدلاً من مومباي.

أن الشركات الهندية العاملة أكثر قبولاً في الاستثمارات من الصينية بالنسبة للسكان المحليين، لما تقوم به من دور في إشغالهم وتدريبهم، علاوة على ذلك، فالصين تحصل على فائدة كبيرة، لأن الحكومة الصينية هي المالك الرئيسي لأغلب الشركات، بينما أغلب المشاريع الهندية في أفريقيا تديرها شركات خاصة، ورأسمالها قليل بالمقارنة مع الشركات الصينية التي تملكها الدولة، وهناك الكثير من الأسئلة التي تدور حول علاقات الصين مع بعض الدول الأفريقية، تتعلق بالأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والعمالة الرخيصة، ولكن ما يجب النظر إليه، هو أن الصفقات السياسية والتجارية الصينية في بعض الأحيان تشكّل تحدياً لعلاقات الهند مع أفريقيا.

يقال أن الصين هي هبة السماء لأفريقيا؟ سؤال قد يستفز كثيرين في الغرب خاصة ممن يرون في تغلغل المارد الصيني في القارة البكر استعماراً جديداً،وهو التعبير نفسه الذي استخدمته من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أثناء زيارتها زامبيا في جنوب شرق أفريقيا فقد كتبت الاقتصادية الزامبية المولد أن تهافت الصين على الموارد الطبيعية أفضى إلى نشاط تجاري واستثماري كانت أفريقيا في أمس الحاجة إليه وأوجد لصادرات القارة سوقاً كبيرة مما عاد عليها بنفع عميم في سعيها لتحقيق نمو اقتصادي سريع ولطالما وُصفت

الصين منذ أن شرعت في الاستثمار بجدية في أفريقيا عام ٢٠٠٥ بأنها دولة إمبريالية وبشهية نهمة إلى الموارد والسلع دون وخز من ضمير لاستغلالها الأفارقة من أجل الوصول إلى غاياتها.

فلا غرو إذن والحالة هذه أن تغمز الحكومة الأمريكية غريمتها الجديدة من تلك القناة وفي وقت أغدقت فيه الصين أموالاً طائلة في شكل استثمارات على أفريقيا، ظلت الولايات المتحدة تقف موقف المتفرج وهي ترى نفوذها في القارة يتضاءل، على حد تعبير المقال ورغم كل محاولات التخويف من الصين فإن دوافع بكين في رأي كاتبة المقال تتسم بطهارة الذيل ولإرضاء شعبها وتجنب أي أزمة تتعلق بشرعيتها في الحكم، فإن القيادة الصينية بحاجة للحفاظ على معدلات نمو اقتصادي عالية ومواصلة العمل على انتشال مئات الملايين من بني وطنها من براثن الفقر ولتحقيق ذلك احتاجت الصين إلى أراض زراعية ونفط ومعادن، وتمضي دامبيسا مويو إلى القول إن الادعاء بأن الصين تسعى لتحقيق مآرب إمبريالية أو استعمارية وشرائح ضخمة من شعبها ترزح تحت نير الفقر أمر لا يستقيم عقلاً ولا يتسق مع نمط التفكير الإستراتيجي الراهن لبكين وليس ثمة بينة تدعم الرأي القائل أن الأفارقة أنفسهم يشعرون باستغلال الصين لهم بل بالعكس فإن الدور الصيني يحظى بترحيب واسع في كل أرجاء القارة.